

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2011/C.6/3
25 November 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية

الاجتماع السادس

بيروت، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

موجز

يُعرض هذا الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على اللجنة الفنية التابعة للإسكوا في اجتماعها السادس، المنعقد في بيروت يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كما يُعرض على الدورة السابعة والعشرين للإسكوا المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وقائمة الولايات التشريعية للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، لا تتضمن الولايات التي مرّ على صدورها أكثر من خمسة أعوام. وتستثنى من ذلك القرارات التي أنشئت بموجبها الإسكوا وعُدلت صلاحياتها. وفي حال أعيد التأكيد على ولاية معينة في قرارات جديدة، أدرجت في القائمة القرارات الجديدة.

المحتويات

الصفحة

٣	البرنامج الفرعي ١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.....
٦	البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الاجتماعية.....
٨	البرنامج الفرعي ٣ - التنمية والتكامل الاقتصادي.....
١٠	البرنامج الفرعي ٤ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي.....
١٣	البرنامج الفرعي ٥ - الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة.....
١٦	البرنامج الفرعي ٦ - النهوض بالمرأة.....
١٩	البرنامج الفرعي ٧ - تخفيف أثر النزاعات والتنمية.....
٢١	المرفق - الولايات التشريعية.....

الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

البرنامج الفرعي ١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

١ - الإطار المنطقي

الهدف: دعم التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا من خلال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وتحسين أمن الغذاء والمياه والطاقة، وتعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ وعلى توفير فرص العمل بالتساوي للجميع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
ازدياد عدد التدابير التي تضعها الوزارات المعنية وغرف التجارة وغيرها من الجهات المعنية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمساعدة من الإسكوا، لزيادة إنتاجيتها، بما في ذلك من خلال النفاذ إلى التكنولوجيات الأكثر مراعاة للبيئة	(أ) تعزيز القدرة الوطنية على توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة وزيادتها من خلال تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد
ازدياد عدد المؤسسات المعنية بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوليد فرص العمل، نتيجة المساعدة المقدمة من الإسكوا	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإدارة المستدامة لموارد المياه والطاقة والأراضي تماشياً مع ما يصدر عن مؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ومع الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة
ازدياد عدد السياسات والخطط والاستراتيجيات المعتمدة، بدعم من الإسكوا، بشأن العلاقة القائمة بين الأراضي والمياه والطاقة	(ج) تحسين أمن الغذاء وأمن المياه والطاقة في المنطقة العربية، لضمان التنمية المستدامة لهذه المنطقة على المدى الطويل والحفاظ على الإنجازات المحققة في مجال التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية البشرية، من خلال تشجيع التعاون الإقليمي بشأن الموارد المائية المشتركة، وشبكات الطاقة، وإدارة الأراضي
ازدياد عدد التوصيات التي تتفق حكومات المنطقة على اعتمادها، بدعم من الإسكوا، بشأن مبادرات التعاون الإقليمية الهادفة إلى تحقيق أمن الغذاء وأمن المياه والطاقة	(د) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على مواجهة الأزمات وإدارتها من أجل استيعاب تداعيات الأزمات والتصدي لها، من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات وأطر العمل المناسبة للحد من آثار الأزمات والتصدي لها، بما في ذلك تطوير آليات إقليمية ودون إقليمية لتنسيق الاستجابة لتغيّر المناخ والأزمات الطبيعية
ازدياد عدد التوصيات التي تعتمد عليها الجهات المعنية، بدعم من الإسكوا، والرامية إلى تنسيق الاستجابة لتغيّر المناخ والأزمات الطبيعية	

٢- العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ١ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) الالتزام المستمر للبلدان الأعضاء بإيلاء الأولوية لمسائل التنمية المستدامة واعتماد التدابير المناسبة؛ (ب) تحسن الاستقرار السياسي واستعداد البلدان الأعضاء للتعاون في المسائل المرتبطة بالتنمية المستدامة؛ (ج) عدم حدوث نقص كبير في التمويل من خارج الميزانية.

٣- الاستراتيجية

تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. وللتحديات المترابطة والمعقدة التي تواجهها المنطقة والتوترات السياسية والاجتماعية الحالية تداعيات واسعة النطاق تستلزم تضافر الجهود بهدف تعزيز الروابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وتحفيز العمل على مستوى البلدان والمنطقة. وتشمل التحديات التي تواجهها المنطقة ازدياد الضغط السكاني وما ينتج عنه من زيادة في الطلب على خدمات المياه والطاقة؛ وارتفاع معدلات البطالة لا سيما بطالة الشباب؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وضرورة تحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة؛ والتفاوت في التنمية بين المدن والأرياف؛ وانخفاض الإنتاجية الزراعية؛ وازدحام المرور وأنظمة النقل غير المستدامة؛ وتغير المناخ وأثاره على إدارة الموارد المائية والتصحر والأراضي.

ولتعزيز تأثير العمل الذي تضطلع به الإسكوا وتحسين ما تقدمه من خدمات لبلدان المنطقة، سيساهم البرنامج الفرعي في تحقيق الأهداف المؤسسية الثلاثة للإسكوا وهي: النمو العادل والاستدامة؛ والتكامل الإقليمي؛ والحكم السليم والقدرة على المواجهة. وسيركز البرنامج الفرعي على توفير الدعم لبلدان المنطقة لمواجهة التحديات المذكورة والمضي في مسار يحقق تنمية أكثر استدامة. وبوجه خاص، سيساعد البرنامج الفرعي البلدان الأعضاء على: تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدفان ١ و٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥، وبرنامج العمل لما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)؛ وتعزيز قدراتها على وضع وتطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل للإدارة المستدامة للمياه والطاقة والأراضي؛ وتشجيع ودعم التكامل بين المياه والطاقة والغذاء لزيادة الفعالية والإنتاجية؛ وتسهيل ودعم التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة بشأن موارد المياه والطاقة والأراضي لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة؛ وزيادة فهم الفرص والتحديات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، بما في ذلك نقل التكنولوجيا الخضراء، لتشجيع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد. وسيساعد البرنامج الفرعي كذلك بلدان المنطقة على تطوير الآليات لتنسيق الاستجابة لتغير المناخ وسائر الكوارث الطبيعية.

ولدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمواجهة التحديات المذكورة، سيواصل البرنامج الفرعي:

(أ) زيادة الوعي في بلدان المنطقة بالالتزامات العالمية ونتائج مؤتمرات القمة الرئيسية والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، لا سيما بالأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر ريو+٢٠، ورصد أنشطة المتابعة ودعمها؛

(ب) العمل كمندوب لتشجيع الحوار حول السياسات العامة المتعلقة بمسائل وأولويات التنمية المستدامة لصياغة مواقف وتوقعات إقليمية مبنية على تبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

(ج) دعم البلدان الأعضاء في جهودها المبذولة لتحسين الاستخدام الفعال لموارد المياه والطاقة والأراضي المتجددة وغير المتجددة، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للمياه والطاقة والأراضي لتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) تسهيل التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة بشأن المياه والطاقة والأراضي بوصفها السبل الكفيلة بتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة؛

(هـ) المساهمة في بناء القدرات على مستوى البلدان والمنطقة، لا سيما في مسائل المياه والطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والزراعة؛

(و) دعم تطوير الآليات الوطنية والإقليمية التي تضمن التكامل بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

(ز) دعم تطوير الآليات الوطنية والإقليمية لمواجهة آثار تغير المناخ؛

(ح) دعم جهود البلدان الأعضاء لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توليد فرص العمل وتنويع الاقتصاد.

وسيحقق البرنامج الفرعي أهدافه من خلال تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية؛ وإجراء الأبحاث والدراسات التحليلية الجيدة؛ وتنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات فرق الخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية، بما في ذلك المشاريع الممولة من موارد من خارج الميزانية ومن حساب الأمم المتحدة للتنمية؛ وبناء القدرات من خلال ورشات العمل وغيرها من أنشطة الدعم الفني؛ وإصدار المواد الفنية لزيادة الوعي بالمسائل الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتحديات التي ستكون هدف العمل على المستويين الإقليمي والعالمي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تحقيق أكبر قدر من التأثير من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومن خلال المشاركة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وآلية التنسيق الإقليمي. وسيواصل التعاون مع جامعة الدول العربية والهيئات المرتبطة بها، لا سيما مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، والمجلس الوزاري العربي للمياه، والمجلس الوزاري العربي للكهرباء، وغيرها من الآليات الإقليمية المعنية بالتنسيق في مجال التنمية المستدامة. كما سيسعى البرنامج الفرعي إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتنمية والتعاون الاقتصادي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، والوكالة السويدية الدولية للتنمية، وهيئات مانحة أخرى لتعزيز التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الاجتماعية

١ - الإطار المنطقي

الهدف: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والشاملة، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد السياسات والبرامج والتدابير الجديدة التي تضعها البلدان الأعضاء بمساعدة من الإسكوا وتهدف إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوليد فرص العمل	(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع سياسة (أ) (١) اجتماعية مرتكزة على الحقوق تعزز الإدماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية وتوليد فرص العمل
ازدياد عدد السياسات والبرامج التي تضعها البلدان الأعضاء أو تحسينها بمساعدة من الإسكوا، لضمان دمج الفئات الاجتماعية والديمقراطية الرئيسية، ومنها الشباب، والمسنون، وذوو الاحتياجات الخاصة، والمهاجرون في عمليات التنمية الوطنية	(٢) (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد (ب) (١) سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية على أساس مشاركة المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية، في صياغة السياسات العامة، وتنفيذها ورصدها
ازدياد عدد اللجان والمشاريع المشتركة بين ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، بمساعدة من الإسكوا، في وضع سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها	(٢) (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد (ب) (١) سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية على أساس مشاركة المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية، في صياغة السياسات العامة، وتنفيذها ورصدها
ازدياد عدد اللجان والمشاريع المشتركة بين ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية، التي يتم تشكيلها بمساعدة من الإسكوا، ويُعهد إليها بصياغة السياسات والبرامج الاجتماعية وتنفيذها ورصدها	(٢) (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد (ب) (١) سياسات وبرامج للتنمية الاجتماعية على أساس مشاركة المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية، في صياغة السياسات العامة، وتنفيذها ورصدها

٢ - العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ٢ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استمرار التزام البلدان الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ودعم الأنشطة التي تعزز تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (ب) توفر الموارد المالية من خارج الميزانية للأنشطة المخططة؛ (ج) وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي وبيئة عمل آمنة.

٣- الاستراتيجية

تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٢ شعبة التنمية الاجتماعية. وسيستفيد هذا البرنامج الفرعي من التجربة المكتسبة خلال فترات السنتين السابقة وسيواصل الدعوة إلى مراعاة الإنصاف والعدالة الاجتماعية لجميع الفئات وإلى المشاركة، باعتبارها مبادئ أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية.

تتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والشاملة سياسات تهدف إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي وتطوير المؤسسات الاجتماعية بحيث تصبح أهداف التنمية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيولي البرنامج الفرعي اهتماماً خاصاً بتعزيز التنمية الاجتماعية من خلال: (أ) نهج للسياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية قائم على احترام الحقوق؛ (ب) التكامل الاجتماعي؛ (ج) التركيز على الفئات الاجتماعية والديمقراطية الرئيسية، ومنها الشباب، والمسنون، والمهاجرون؛ (د) توليد فرص العمل؛ (هـ) التنمية بالمشاركة.

وتُعتبر المجتمعات الشاملة للجميع التي تتجح في إدماج جميع الفئات الاجتماعية في عملية التنمية الوطنية مؤهلة على نحو أفضل للحفاظ على التماسك الاجتماعي في زمن الأزمات، وتقادي حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. وفي هذا الإطار، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التكامل الاجتماعي، وتوليد فرص العمل وإشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها ورصدها. وتشمل المشاركة في هذا السياق ثلاثة أنواع من الأنشطة هي: (أ) تحديد أولويات السكان عند اختيار نتائج التنمية الاجتماعية؛ (ب) وضع السياسات وتنفيذها بالاستناد إلى هذه الأولويات؛ (ج) رصد آثار السياسات على حياة الفئات المعنية.

وبعد توثيق ونشر المعارف المكتسبة حول نهج التنمية الاجتماعية وأدواتها وآلياتها المؤسسية، سيسعى البرنامج الفرعي إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء على جعل شواغل الإنصاف الاجتماعي في صلب عملية صنع السياسات. وسيتم تركيز الجهود على دعم البلدان الأعضاء في صياغة وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات اجتماعية تجعل عملية التنمية أكثر إنصافاً. وسيواصل البرنامج الفرعي كذلك مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ خطط العمل والتوصيات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية في المهلة المتبقية لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٥.

وبهدف تحقيق الإنجازات المتوقعة، يتضمّن هذا البرنامج الفرعي أنشطة معيارية وأنشطة تعاون فني. وتشمل الأنشطة المعيارية أعمالاً بحثية وتحليلية حول قضايا التنمية الاجتماعية، وإعداد التقارير الفنية، وتنظيم اجتماعات فرق الخبراء. أما أنشطة التعاون الفني فتشمل خدمات استشارية، وورشات عمل لتطوير القدرات، ومشاريع ميدانية.

وسيجري العمل على تعزيز الشراكات مع اللجان الإقليمية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، سيعمل البرنامج الفرعي كمندوب إقليمي لتبادل التجارب، والممارسات الفضلى، والدروس المكتسبة في مجال التنمية الاجتماعية، ولزيادة التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر مناطق العالم.

البرنامج الفرعي ٣ - التنمية والتكامل الاقتصادي

١ - الإطار المنطقي

الهدف: تحقيق مستوى عيش لائق لجميع سكان منطقة غرب آسيا من خلال تعزيز النمو المستدام والأمن البشري في منطقة تتسم بقدر أكبر من التكامل وفقاً للأهداف الاستراتيجية العامة للإسكوا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد إطاراً عادلاً وشاملاً للعمل على مستوى الاقتصاد الكلي، بمساعدة من الإسكوا	(أ) تعزيز قدرة البلدان على توفير ظروف اقتصادية واجتماعية شاملة وعادلة من خلال سياسات نمو تراعي مصلحة الفقراء وتركز على توليد فرص العمل، وسياسات مالية عادلة وشاملة
عدد البلدان الأعضاء التي تطلب دعم الإسكوا لتطوير استراتيجيات وطنية للاقتصاد القائم على المعرفة والقدرة التنافسية	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطوير اقتصاد قائم على المعرفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتخفيف من حدة الفقر من خلال اعتماد سياسات اقتصادية كلية فعالة وتعزيز التنوع الاقتصادي والتنافسية لتوليد فرص العمل اللائق
إنشاء منتدى للتعاون الإقليمي بشأن سياسات الاقتصاد الكلي، بدعم من الإسكوا	(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنسيق سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وضمان تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية لزيادة إمكانية تحقيق التكامل بين بلدان المنطقة
عدد البلدان الأعضاء التي تنفذ الاتفاقات الإقليمية، بمساعدة من الإسكوا	(د) تعزيز التكامل بين البلدان الأعضاء من خلال تطوير البنى الأساسية المادية والتشريعية في المنطقة ومواءمتها، بما في ذلك الأطر اللازمة لتنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي
عدد البلدان الأعضاء التي تطلب دعم الإسكوا لإجراء إصلاحات في أنظمة الحكم تتوافق مع التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي	(هـ) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تهيئة بيئة مؤازرة للتنمية من خلال القيام بدور ريادي في ممارسة الحكم السليم على المستوى الوطني من أجل تحسين إدارة الاقتصاد الكلي بمشاركة كاملة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

٢ - العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ٣ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استمرار التزام البلدان الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل من خارج الميزانية؛ (ج) الوضع السياسي في المنطقة يسمح بتنفيذ خطة العمل؛ (د) توفر الإحصاءات الحديثة والموثوقة.

٣- الاستراتيجية

تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي ٣ شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة. ويستمد هذا البرنامج الفرعي الأساس التشريعي من الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان دمشق المنقح بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وبرنامج الدوحة الإنمائي، ونظام النقل المتكامل في المشرق العربي، والقرارات الصادرة بهذا الشأن عن الجمعية العامة والإسكوا.

ولتحقيق النمو العادل والاستدامة، يشمل البرنامج الفرعي العمل الدؤوب من أجل دعم البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها على إرساء المقومات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والعادلة عن طريق اعتماد سياسات نمو داعمة للفقراء وتركز على توليد فرص العمل وانتهاج سياسات مالية شاملة وعادلة؛ وعلى تطوير الاقتصادات القائمة على المعرفة بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيف من حدة الفقر من خلال اعتماد سياسات فعالة على مستوى الاقتصاد الكلي وتعزيز التنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية لتوفير فرص العمل اللائق. وتتبع النتائج المتوقعة من البرنامج الفرعي ٣ في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في عدد البلدان الأعضاء التي ستعتمد إطاراً عادلاً وشاملاً للاقتصاد الكلي وعدد البلدان التي ستطلب دعماً من الإسكوا في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد القائم على المعرفة والقدرة التنافسية.

ولتحقيق الإنجازات المتوقعة في مجال التكامل الإقليمي، سيركز البرنامج الفرعي ٣ على دعم البلدان الأعضاء للاستمرار في تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك تسهيل النقل والتجارة، وعلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وسيولي اهتماماً خاصاً لوضع منهاج لتطوير سبل مبتكرة لتمويل البنى الأساسية.

وسيساهم البرنامج الفرعي في تحقيق هدف الإسكوا المتعلق بالحكم السليم والقدرة على المواجهة، من خلال تعزيز قدرات المؤسسات العامة في البلدان الأعضاء على تهيئة بيئة مؤازرة للتنمية والسلام بالقيام بدور ريادي في ممارسة وتعميم الحكم السليم على المستوى الوطني، لكي تكون المؤسسات العامة منتجة، وكذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويُعتبر عدد البلدان الأعضاء التي تطلب دعم الإسكوا في إجراء الإصلاحات في نظام الحكم تماشياً مع التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي مؤشراً للدور الإيجابي الذي يؤديه البرنامج الفرعي ٣ في هذا الإطار خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

وسيحقق البرنامج الفرعي هدفه الأساسي والإنجازات الخمسة الرئيسية المتوقعة من خلال إجراء وإنجاز البحوث المبتكرة وتقديم المشورة في مجال السياسات العامة المتكاملة والمتعددة التخصصات، وبناء القدرات، ودعم التنفيذ، بالإضافة إلى الرصد والتقييم.

ويتم تنفيذ البرنامج الفرعي في إطار من التعاون الوثيق مع الجهات المعنية في البلدان الأعضاء، ومنها الحكومات، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالابتكار، مثل تطوير تقنيات نمذجة متقدمة، يُعتبر عنصراً أساسياً لضمان نجاح البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٤ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

١ - الإطار المنطقي

الهدف: الإسراع في تقليص الفجوة الرقمية، واعتماد البلدان الأعضاء بناء مجتمع معلومات شامل يركز على الإنسان وينتج وجهه التنمية، وإرساء اقتصاد قائم على المعرفة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام والتخفيف من حدة الفقر، وفقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وللأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، من خلال إنشاء الشراكات، وتشجيع الابتكار، وإدارة المعرفة والتكنولوجيا

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تفعيل الاقتصادات القائمة على المعرفة على نحو كامل لحفز النمو الاقتصادي المستدام والتخفيف من حدة الفقر	(١) ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تنفذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز على تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من الإسكوا
	(٢) ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تحرز تقدماً في تنفيذ المؤشرات المتفق عليها دولياً للاقتصاد القائم على المعرفة، بمساعدة من الإسكوا
(ب) إنشاء مجتمع معلومات شامل يركز على الإنسان ويوجه وجهه التنمية، وذلك على نطاق واسع في منطقة الإسكوا، وفقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وللأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	(١) (ب) ازدياد عدد المبادرات الإقليمية، التي تتخذ بمساعدة من الإسكوا، لتطوير مجتمعات المعرفة والمعلومات من خلال الشراكات، والبحث والتطوير والابتكار، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(٢) ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تستخدم المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أقرتها الشراكة من أجل قياس مجتمع المعلومات، بمساعدة من الإسكوا
(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على ضمان تنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية فيما بينها، وتطوير محمل إمكانيات تحقيق التكامل بين بلدان المنطقة، وبناء إطار موحد للسياسات العامة لإدارة الإنترنت، ولسن التشريعات اللازمة للتجارة الإلكترونية والتداول الإلكتروني والأعمال الإلكترونية بين البلدان العربية	(١) (ج) ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تنضم إلى المبادرات وأطر العمل الإقليمية أو العالمية المتعلقة بإدارة الإنترنت و/أو السلامة على الإنترنت، بمساعدة من الإسكوا
	(٢) ازدياد عدد المبادرات في مجال صنع السياسات وسن التشريعات التي توضع بمساعدة من الإسكوا لتشجيع استخدام الفضاء السبراني والتجارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية في منطقة الإسكوا

٢- العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ٤ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) الأوضاع السياسية في المنطقة تفضي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) الوضع الأمني في البيئة التشغيلية لا يتدهور؛ (ج) التزام البلدان الأعضاء بإعادة توجيه هيكلياتها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على ذلك؛ (د) المؤسسات الوطنية على استعداد لتوفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب؛ (هـ) الحصول على موارد من خارج الميزانية كافية لدعم الأنشطة الإضافية عند الحاجة.

٣- الاستراتيجية

تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٤ شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشهد المنطقة والعالم حالياً تغيرات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث للمعلومات والمعرفة دور بارز في تسهيل الانتقال إلى مجتمع المعلومات والمعرفة. وأدى النمو المتسارع للمعرفة في العقود القليلة الماضية إلى تغيير مبادئ النمو الاقتصادي حيث تتأثر القطاعات الاقتصادية كلها بالاقتصاد القائم على المعرفة. وتتفاوت قدرة البلدان على التكيف مع التغيرات في التكنولوجيا والمعرفة. وهذا ما يجعل الانتقال إلى مجتمع المعلومات والمعرفة تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى البلدان النامية، لا سيما مع اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة، فتصبح البلدان النامية أكثر عرضة لانخفاض الإنتاجية والقدرات الاقتصادية، ما يؤدي إلى تفاقم البطالة والفقر والفساد والتهemis. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لزيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، والاستفادة من الموارد والمواهب البشرية، خاصة بين النساء وفئة الشباب المتنامية. ومن خلال مواصلة رصد الأنشطة المتعلقة بخطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبفضل الجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات الصادرة عن الإسكوا، بما ينسجم مع الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن جامعة الدول العربية، سيسعى البرنامج الفرعي إلى تكييف نتائج مؤتمر القمة مع حاجات المنطقة، وتعديل خطط العمل لبناء مجتمع معلومات شامل ينطلق من حاجات الناس ويرتكز على القطاعات الوطنية المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتلبية لحاجات البلدان الأعضاء، يشمل البرنامج الفرعي إجراء دراسات تحليلية، وعقد اجتماعات، وتقديم خدمات استشارية، وتحفيز إحداث تغيير في عملية صنع السياسات في البلدان الأعضاء، والتشجيع على اعتماد مجموعة شاملة من قياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها التي تساعد متخذي القرارات الاستراتيجية في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية وقياس أثر هذه التكنولوجيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيشمل البرنامج الفرعي تقييم خطط العمل وتقييمها بناء على وجهات نظر البلدان الأعضاء ورصد التقدم المحرز وتقييم الآثار ومقارنة التنمية الوطنية مع البلدان الأخرى بالاستناد إلى المؤشرات الدولية، بهدف تحسين إنتاجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرته التنافسية في المنطقة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

ولتعزيز القدرات الوطنية مع التركيز على تنمية الموارد البشرية، وللاستفادة من الفرص الرقمية في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، سننقذ مشاريع ميدانية نموذجية في عدد من البلدان

الأعضاء. وستتخذ هذه المشاريع بعداً اجتماعياً عبر إشراك المجتمعات المحلية مع التركيز على تشغيل الشباب وتمكين المرأة من أجل بناء مجتمع معلومات ومعرفة مركّز على حاجات الناس وموجه نحو التنمية.

وسيوصل البرنامج الفرعي التركيز على تهيئة البيئة المؤاتية للاستفادة من تطور التطبيقات المواضيعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الخدمات الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والمحتوى الرقمي العربي، والإعلام الاجتماعي، بهدف الاستناد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تغيير لتعزيز قدرات المواطنين وتحسين نوعية الحياة. كما سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الاقتصادات القائمة على المعرفة في المنطقة.

وانطلاقاً من الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين الماضية على صعيد تفعيل الشراكات لتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيشمل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون الإقليمي وبناء الشراكات في أنشطة البحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا الغرض، سيعمل البرنامج الفرعي على تشجيع إنشاء آليات لتبادل المعلومات والمعرفة بين الجهات المعنية الإقليمية والجهات النظيرة خارج المنطقة. وفي السياق نفسه، سيوصل البرنامج الفرعي التعاون مع الشركاء الإقليميين والعالميين لتعزيز التكامل بين البنية الأساسية، والدعائم الإقليمية، والاستراتيجيات الواسعة النطاق لتخفيض تكلفة النفاذ إلى المعلومات في كل أنحاء المنطقة. كما سيسعى البرنامج الفرعي إلى التعاون والتنسيق بشكل وثيق مع البرامج الفرعية الأخرى للإسكوا ومع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، من أجل تعزيز الاقتصادات القائمة على المعرفة، والتنمية المستدامة، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين المرأة والشباب في مجتمع المعلومات سعياً إلى تحقيق نتائج أكثر فعالية.

البرنامج الفرعي ٥ - الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

١ - الإطار المنطقي

الهدف: بناء نظام إحصائي إقليمي واضح من خلال تنمية القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء من أجل إصدار بيانات وطنية قابلة للمقارنة وموثوقة وحيادية وملثمة لغرضها، لاستخدامها في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة وإجراء البحوث

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي توفر ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لقاعدة البيانات الإحصائية في الإسكوا	(أ) تحسين تقديم البيانات الإحصائية حول البلدان الأعضاء من خلال جمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية ونشرها، ولا سيما الإحصاءات الاقتصادية، وإحصاءات الطاقة والبيئة، والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية لدعم وضع السياسات
ازدياد عدد الاستفسارات الإلكترونية عبر قاعدة البيانات الإحصائية في الإسكوا	(ب) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على إعداد الإحصاءات الرسمية بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بهدف إصدار إحصاءات ملثمة لغرضها وأنية وموثوقة وقابلة للمقارنة لدعم النمو المنصف، والتكامل الإقليمي، والحكم السليم
ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد، بمساعدة من الإسكوا، المعايير الإحصائية الدولية الجديدة أو المنقحة، بما فيها نظام الحسابات القومية والتصنيفات الاجتماعية والاقتصادية التأسيسية، مع التقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية لتحسين مقارنتها على المستوى الإقليمي	(ج) تعزيز بناء النظام الإحصائي الإقليمي لدعم التكامل الإقليمي وتفعيل التنسيق بين الجهات المعنية الرئيسية ومنها المنظمات الإقليمية والدولية، وزيادة المشاركة الفاعلة للبلدان الأعضاء
ازدياد عدد الأنشطة المشتركة لبناء القدرات الإحصائية التي تنفذها الإسكوا بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين	(د) توفير الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمان في بيئة العمل لتيسير التعاون بين البلدان الأعضاء وتنفيذ برنامج التعاون الفني على نحو فعال.

٢ - العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ٥ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) عدم وجود نقص كبير في الموارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية يعوق تنفيذ أنشطة بناء القدرات الإحصائية؛ (ب) استعداد المنظمات الإقليمية والدولية الناشطة في مجال الإحصاءات الرسمية في المنطقة للتعاون مع الإسكوا؛ (ج) استمرار اللجنة الإحصائية في الإسكوا في الاضطلاع بدورها التوجيهي في تحديد الأولويات وتوضيح التوجه الاستراتيجي؛ (د) توفر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمان في بيئة العمل لتيسير التعاون بين البلدان الأعضاء وتنفيذ برنامج التعاون الفني على نحو فعال.

٣- الاستراتيجية

تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ شعبة الإحصاءات. ومن الضروري دوماً التوفيق بين إنتاج الإحصاءات ونشرها في المنطقة والتغيرات الاجتماعية الناشئة نتيجة الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية، وزيادة ملائمة الإحصاءات لغرضها وقابليتها للمقارنة في مجتمع ديمقراطي على الصعيد الإقليمي، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والقضايا الشاملة. وسيؤدي التصدي لتلك التحديات إلى تعزيز دور الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة، ورصد السياسات الإنمائية وتقييم أثرها.

وتتخطى التوقعات قدرات الإسكوا أحياناً، ما يجعلها تسعى إلى بناء شراكات مع منظمات أخرى (تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها) ناشطة في مجال الإحصاءات في المنطقة، وتنسيق بناء القدرات الإحصائية لزيادة الكفاءة، وتبادل البيانات، وتنسيق الاستبيانات لزيادة اتساق البيانات، وتخفيض عبء الإبلاغ وتحسين استعمال الموارد المتاحة في كل منظمة. ولتحقيق ذلك، ستستعين الإسكوا بشكل رئيسي بآلية التنسيق الإقليمي، وتحديد فريق تنسيق الأنشطة الإحصائية، إلى جانب وسائل تنسيق أخرى. كما ستعزز الإسكوا آلية التنسيق الداخلية للأنشطة الإحصائية.

وفي فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيركز البرنامج الفرعي على أدوار رئيسية ثلاثة هي: جمع البيانات ونشرها (الذي يتطلب حوالى ٣٠ في المائة من الموارد المتاحة)؛ وتنمية القدرات الإحصائية (حوالى ٦٠ في المائة)؛ وتنسيق الأنشطة الإحصائية مع الجهات الإقليمية والدولية الناشطة في مجال الإحصاءات الرسمية في المنطقة (حوالى ١٠ في المائة).

وتشمل المجالات ذات الأولوية لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها، الإحصاءات التأسيسية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والقطاعية التي تشكل أساساً للإحصاءات الرسمية. وستركز عملية جمع البيانات على الحصول على البيانات مباشرة من البلدان الأعضاء وتبادلها مع سائر الشركاء الناشطين في مجال الإحصاءات في المنطقة. كما ستشمل الأنشطة الإحصائية تحليل البيانات واستقراءها وتفسيرها وتكييفها مع حاجات المستخدمين. وستستعمل أحدث التقنيات لنشر البيانات ونقلها باستخدام التصوير البياني المناسب والنماذج التي يمكن إعادة استعمالها ويسهل النفاذ إليها. كما ستولى عناية خاصة لإيصال الإحصاءات إلى وسائل الإعلام وعامة الناس.

ولا يمكن تحسين الإحصاءات عن المنطقة ما لم تُعالج مسائل المنهجية والجودة على مستوى المصدر، أي في الأجهزة الإحصائية الوطنية ولدى سائر المنتجين الوطنيين للإحصاءات الرسمية. وستُعالج هذه المسائل من خلال تحديد الفجوات والفوارق ووضع برامج لتنمية القدرات. وهذا ما يجعل تنمية القدرات الإحصائية على المستوى الوطني خطوة أساسية في أي جهود هادفة إلى تحسين تغطية البيانات وملائمتها، وتوقيتها، ومقارنتها. والأهداف الرئيسية هي تحسين تغطية البيانات، وزيادة تواتر بعض المسوح، وتحسين المواعيد والامتثال للمعايير الدولية. وسيركز البرنامج الفرعي على أهمية الالتزام التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وخصوصاً المبادئ التي تتناول القضايا التالية: (أ) الحياد في إنتاج الإحصاءات الرسمية وإتاحتها للعموم؛ (ب) استخدام الأساليب والإجراءات المناسبة في جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها؛ (ج) تقديم المعلومات عن مصادر الإحصاءات وأساليب جمعها وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً.

وستتطلب الإسكوا بدور ناشط لضمان قيام الجهات الرئيسية في مجال الإحصاءات الرسمية في المنطقة بتنسيق أنشطتها. وتتصدر جودة البيانات الإحصائية سلم الأولويات بالنسبة إلى منتجي البيانات ومستخدميها. وتقتضي الجودة أن تكون البيانات متسقة وحسنة التوقيت وقابلة للمقارنة دولياً. ومن المهم في هذا المجال تخفيف أعباء الإبلاغ عن البلدان الأعضاء، وزيادة تبادل البيانات بين المنظمات الدولية إلى أقصى حد ممكن. وهذا لن يساعد فقط على تحسين كفاءة العمل وفعاليته، بل سيسمح أيضاً بالاستجابة لطلب البلدان الأعضاء بتخفيف عبء الاستجابة. ولهذه الغاية، ستبادر الإسكوا إلى تنسيق الإحصاءات بين المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في المنطقة لتحقيق الأهداف المذكورة مع مراعاة حاجات كل منظمة وخصوصياتها. ولزيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بين الوكالات الدولية، سيجري تنفيذ أنشطة هذا البرنامج الفرعي بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيشارك البرنامج الفرعي في مبادرات التعاون والتنسيق على مستوى النظام الإحصائي العالمي.

ولتحقيق هذه الإستراتيجية، سيركز عمل البرنامج الفرعي على ما يلي: (أ) القيام بدور مركز للخبرات ومنتدى لتبادل الآراء في المواضيع الإحصائية لصالح البلدان الأعضاء؛ (ب) توفير التدريب على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ (ج) العمل بالتعاون وتنسيق وثيقين مع المسؤولين في الأجهزة الإحصائية الوطنية بهدف ضمان جودة البيانات وتطبيق التصنيفات والتوصيات الدولية؛ (د) الاستجابة للطلبات الواردة من البلدان الأعضاء للحصول على المساعدة الفنية؛ (هـ) تسهيل تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء؛ (و) بناء الثقة بين الأجهزة المعنية بالإحصاء في البلدان الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٦ - النهوض بالمرأة

١ - الإطار المنطقي

الهدف: الحد من التفاوت بين الجنسين، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة فيما بين البلدان الأعضاء، والمساهمة في ترسيخ احترام حقوق المرأة بما يتماشى مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>(١) ازدياد عدد ما يُعتمد وينقذ في البلدان الأعضاء من مبادرات (استراتيجيات وسياسات وبرامج) النهوض بالمرأة التي تضعها الآليات الوطنية للمرأة بمساعدة من الإسكوا</p> <p>(٢) عدد التحفظات التي تزيلها البلدان الأعضاء على بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بدعم من الإسكوا</p>	<p>(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد (أ) سياسات وتشريعات مراعية للنوع الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بما يتوافق مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً</p>
<p>(١) ازدياد عدد الاستراتيجيات الوطنية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة، والتي تُصاغ بمساعدة من الإسكوا</p> <p>(٢) ازدياد عدد التشريعات الصادرة، بدعم من الإسكوا، لحماية المرأة من العنف</p>	<p>(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة (ب) العنف ضد المرأة من خلال إصدار التشريعات ووضع خطط العمل الوطنية</p>
<p>(١) ازدياد عدد خطط العمل الوطنية التي تعتمد النهج القائم على المشاركة، والتي وُضعت بمساعدة من الإسكوا</p> <p>(٢) عدد منظمات المجتمع المدني التي تشارك في صياغة السياسات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بدعم من الإسكوا</p>	<p>(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد (ج) سياسات الحكم والتنمية الوطنية القائمة على المشاركة وعلى قاعدة المساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة، مع التركيز على تحسين مكانة المرأة في عمليات صنع القرار الديمقراطية</p>

٢ - العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ٦ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) وجود الإرادة السياسية لتعزيز دور الآليات الوطنية والحوار مع المجتمع المدني؛ (ب) قيام البلدان الأعضاء باتخاذ تدابير للتوفيق بين التزاماتها بموجب نتائج الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية حول المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من جهة، والقوانين والأنظمة والممارسات السائدة من جهة أخرى؛ (ج) عدم تفاقم الأوضاع السياسية في المنطقة؛ (د) عدم تسبب التغيرات السياسية الراهنة في المنطقة بخسارة المكاسب المحققة وبتوسيع فجوة عدم المساواة.

٣- الاستراتيجية

يتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ مركز المرأة في الإسكوا. ورغم التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء نحو النهوض بالمرأة، تبقى مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي وفي صنع القرارات السياسية والاقتصادية دون المستوى الذي بلغته مناطق أخرى في العالم. وما زالت مكافحة العنف ضد المرأة تشكل تحدياً كبيراً في المنطقة، لا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات. كما ينطوي الحراك الشعبي الذي تشهده المنطقة حالياً على قدر كبير من عدم اليقين، فإما أن يؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في المنطقة أو إلى خسارة المكاسب المحققة على هذا الصعيد. ولذلك لا بد من العمل على توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما الشباب، في صياغة السياسات العامة وتفعيل الحوار مع الحكومات.

واستناداً إلى التجربة المستقاة من فترات السنتين السابقتين، سيركّز البرنامج الفرعي على ثلاثة مجالات رئيسية، هي التالية: (أ) بناء قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات وتشريعات مراعية للنوع الاجتماعي تهدف إلى تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بما يتوافق مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ (ب) بناء قدرة البلدان الأعضاء على مكافحة العنف ضد المرأة من خلال إصدار التشريعات ووضع خطط العمل الوطنية؛ (ج) مشاركة الرجال والنساء والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

وفيما يتعلق بالمجال الأول، سيكشف البرنامج الفرعي جهوده لتعزيز القدرات المؤسسية للآليات الوطنية وسائر الجهات المعنية مثل أعضاء المجالس النيابية، والسلطات القضائية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال نشر المعلومات الجديدة حول قضايا النوع الاجتماعي بانتظام، وتوفير أدوات الدعم ومنهجية البحث، وتطوير إمكانيات التدريب والمعرفة والمهارات داخل المؤسسات. وسيوفر البرنامج الفرعي كذلك منتديات تتيح للآليات الوطنية في منطقة الإسكوا ومناطق أخرى تبادل المعرفة والتجارب في مجال تعميم المساواة بين الجنسين وتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالمرأة.

وفيما يتعلق بالمجال الثاني، سيعمل البرنامج الفرعي على بناء قدرات البلدان الأعضاء وسائر الجهات المعنية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة من خلال إصدار قوانين خاصة لحماية المرأة من العنف وإنهاء الإفلات من العقاب. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة هذه الجهات المعنية على معالجة الأسباب الجذرية للعنف، والتوعية بأضراره، واتخاذ تدابير ملموسة في هذا الخصوص. وفي هذا الإطار، سيولي البرنامج الفرعي الاهتمام اللازم للآليات الوطنية الموجودة في المناطق التي تعاني من النزاعات، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بالمجال الثالث، سيركّز البرنامج الفرعي على تفعيل مشاركة الرجل والمرأة في الحوار مع الحكومات حول السياسات. وفي هذا الإطار، سيعمل البرنامج الفرعي على بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني في مجال صياغة السياسات العامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل لبناء القدرات، وإصدار الأعمال المعيارية والتحليلية. وسيكون البرنامج الفرعي بمثابة منتدى إقليمي لإجراء نقاشات مشتركة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية حول قضايا النوع الاجتماعي.

وقد عمل البرنامج الفرعي على تعزيز العلاقات بين الهيئات الحكومية المعنية بتمكين المرأة والنهوض بها ومنظمات المجتمع المدني، من خلال الاجتماعات المعقودة على المستوى الإقليمي لتحليل ومناقشة أوضاع المرأة. وسيواصل البرنامج الفرعي العمل بالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، ومنها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمرفق دون الإقليمي للموارد للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث، وذلك بهدف تعزيز أثر الدعم الإنمائي على النهوض بالمرأة في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات والتنمية

١- الإطار المنطقي

الهدف: التخفيف من تأثير النزاعات وآثارها الجانبية في منطقة الإسكوا من خلال تعزيز الحوار، وبناء السلام، والحوكمة، وتحديث القطاع العام

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>ازدياد عدد المبادرات الوطنية لبناء الدولة والأطر التنظيمية الكفيلة بتعزيز الهوية الوطنية والقدرة على المواجهة، التي يتم وضعها بمساعدة من الإسكوا</p> <p>نسبة المشاركين في المنتديات التي تنظمها الإسكوا، الذين يقرون بأنهم استفادوا من تلك المنتديات ومن التوصيات الصادرة عنها</p> <p>عدد البلدان الأعضاء التي تطلب من الإسكوا المساعدة الفنية لتعزيز الهوية الوطنية والمواطنة</p>	<p>(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات الحكم والتنمية الوطنية القائمة على المشاركة والتي تشمل الجميع، من خلال إشراك الجهات الحكومية على مختلف المستويات والجهات غير الحكومية في عملية التنمية والحوكمة</p>
<p>نسبة الممثلين الحكوميين الذين يقرون بأنهم استفادوا من التحليل والتوصيات المدرجة في منشورات الإسكوا حول النزاعات وتشعباتها</p> <p>ازدياد عدد السياسات والتدابير التي تعتمدها البلدان الأعضاء، بمساعدة من الإسكوا، لتنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد الممتد من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠</p> <p>نسبة المشاركين في المنتديات التي تنظمها الإسكوا، الذين يقرون بأنهم استفادوا من تلك المنتديات والتوصيات الصادرة عنها</p>	<p>(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التخفيف من التأثير السلبي للنزاعات والاحتلال وما تسببه من آثار جانبية على التنمية البشرية في المنطقة، ولا سيما أقل البلدان العربية نمواً، من خلال صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات حول الانتعاش وبناء السلام تكون موجهة نحو وضع الهيكليات الكفيلة بمنع النزاعات وغيرها من الأزمات الناشئة</p>
<p>عدد المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني التي تطبق، بدعم من الإسكوا، ممارسات الحكم السليم على المستوى الوطني بهدف تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية للخدمات المدنية على تحسين نوعية الخدمات العامة</p> <p>نسبة المشاركين في المنتديات التي تنظمها الإسكوا، الذين يقرون بأنهم استفادوا من تلك المنتديات والتوصيات الصادرة عنها</p> <p>عدد البلدان الأعضاء التي تطلب المساعدة الفنية من الإسكوا لتحسين نوعية الخدمات العامة</p>	<p>(ج) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية، والوقاية من النزاعات، وتحقيق المصالحة والسلام من خلال تشجيع الخدمة المدنية الكفوءة والشفافة والمسؤولة، بما في ذلك وضع الأنظمة الفعالة لتقديم الخدمات</p>

٢- العوامل الخارجية

سيحقق البرنامج الفرعي ٧ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) عدم حدوث انخفاض مفاجئ في تمويل البرنامج الفرعي؛ (ب) توفر البيئة السياسية المهيأة لتعزيز المواطنة والمصالحة، ووضع الاستراتيجيات الوطنية لبناء الدولة، وإصلاح أنظمة الحكم في بعض البلدان الأعضاء؛ (ج) عدم ممانعة مؤسسات الدولة المركزية والفدرالية إدراج الحكم القائم على المشاركة في عمليات التخطيط والرصد.

٣- الاستراتيجية

تقديم البحوث الاستباقية حول الأسباب الجذرية للنزاعات وآثارها المباشرة والجانبية، بما فيها تفكك المؤسسات. وسيسلط البرنامج الفرعي الضوء على استراتيجيات التنمية المؤسسية وسبل تعزيز أداء القطاع العام. وسيضمن عرض أفضل الخيارات الممكنة على مستوى السياسات وأفضل الممارسات، وسيسهل تنمية القدرات وبناء المعرفة من خلال عقد الاجتماعات وتقديم المشورة وتنظيم البعثات للموظفين. وسيحرص البرنامج الفرعي على جعل المستفيدين هم أصحاب المبادرات من خلال تنظيم لقاءات استشارية مع الجهات الحكومية على مختلف المستويات ومع الجهات غير الحكومية.

-٢١-

المرفقالولايات التشريعيةالولايات العامةقرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢٧٠/٥٧	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٢٦٥/٦٠	متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
١٦/٦١	تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٩/٦١	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
١٥٧/٦١	حقوق الإنسان والفقر المدقع
٢١٣/٦١	تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
٢٦٦/٦١	تعدد اللغات
١٦١/٦٢	الحق في التنمية
١٩٩/٦٢	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢٠٨/٦٢	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٢٠٩/٦٢	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢١١/٦٢	نحو إقامة شراكات عالمية
١٧/٦٣	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
١٥٩/٦٣	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
٢٢٧/٦٣	تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- (٥٥) ١٨١٨ إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
- ٦٩/١٩٨٥ تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة
- ٤٦/١٩٩٨ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
- ٥٠/٢٠٠٥ إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية
- ١٤/٢٠٠٦ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ٦/٢٠٠٨ الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلوماتية في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وكفالة سهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول
- ٨/٢٠٠٨ قبول السودان عضواً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٢١/٢٠٠٨ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية
- ٢٩/٢٠٠٨ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١
- ٣٤/٢٠٠٨ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
- ٣٧/٢٠٠٨ تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

قرارات الإسكوا

- ٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار
- ٢٦١ (د-٢٣) تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد
- ٢٦٨ (د-٢٣) اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ٢٦٩ (د-٢٤) دور الإسكوا في ضوء الوثيقة حول نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وعملية التغيير الناجمة عنها
- ٢٧٢ (د-٢٤) تشغيل الشباب في دول الإسكوا
- ٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة
- ٢٨٩ (د-٢٥) دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية

البرنامج الفرعي ١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامةقرارات الجمعية العامة

٢٥٣/٥٧	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢٢٨/٥٩	الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
٢٠٠/٦٠	السنة الدولية للصحاري والتصحر، ٢٠٠٦
٢١٥/٦١	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
١٩٠/٦٢	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
١٩٣/٦٢	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
١٩٧/٦٢	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
٢١٢/٦٣	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢١٦/٦٣	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
٢١٧/٦٣	الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها
٢١٨/٦٣	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢٨١/٦٣	تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٩/٢٠٠٦ نتائج الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

قرار الإسكوا

٢٥٥ (د-٢٣) إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة

٢٨١ (د-٢٥) التصدي لقضايا تغير المناخ في المنطقة العربية

البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الاجتماعيةقرارات الجمعية العامة

السياسات والبرامج المتصلة بالشباب: الشباب في الاقتصاد العالمي - تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١٢٦/٦٢
متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	١٢٩/٦٢
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٣٠/٦٢
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	١٩٨/٦٢
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٥٠/٦٣
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٥٢/٦٣
حماية المهاجرين	١٨٤/٦٣
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها	١٩٢/٦٣
الهجرة الدولية والتنمية	٢٢٥/٦٣

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النمو الاقتصادي المطرد لأغراض التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع	٤/٢٠٠٦
تشجيع عمالة الشباب	١٥/٢٠٠٦
اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم	١٦/٢٠٠٦
تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل	١٨/٢٠٠٦
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع	١٨/٢٠٠٨
مواصلة تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من جانبهم ولفائدتهم وبالتعاون معهم، وحماية حقوق الإنسان الخاص بهم	٢٠/٢٠٠٨

قرار الإسكوا

٢٨٥ (د-٢٥) السياسة الاجتماعية المتكاملة

البرنامج الفرعي ٣ - التنمية والتكامل الاقتصاديقرارات الجمعية العامة

- ٥/٦٠ تحسين السلامة على الطرق في العالم
- ١٨٤/٦٢ التجارة الدولية والتنمية
- ١٨٦/٦٢ الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية
- ١٨٧/٦٢ مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري
- ٢٧٧/٦٣ تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٤/٢٠٠٦ النمو الاقتصادي المطرد لأغراض التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع
- ٢/٢٠٠٧ دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع
- ٣٠/٢٠٠٧ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات الإسكوا

- ٢٥٦ (د-٢٣) اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي
- ٢٥٧ (د-٢٣) اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
- ٢٦٥ (د-٢٣) التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق
- ٢٧٠ (د-٢٤) سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي
- ٢٧٩ (د-٢٤) متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي
- ٢٩٠ (د-٢٥) الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ٤ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليميقرارات الجمعية العامة

- ٢٥٢/٦٠ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
- ٢٠٢/٦٣ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٤٦/٢٠٠٦ متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واستعراض لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٨/٢٠٠٧ تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
- ٣/٢٠٠٨ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

قرارات الإسكوا

- ٢٧٣ (د-٢٤) متابعة تنمية مجتمع المعلومات في غربي آسيا
- ٢٨٤ (د-٢٥) إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا

البرنامج الفرعي ٥ - الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلةقرارات الجمعية العامة

- ١٤٣/٦١ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
- ١٢٧/٦٢ تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة
- ١٣٠/٦٢ متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
- ١٣٢/٦٢ العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات
- ٢٠٦/٦٢ دور المرأة في التنمية
- ٢٢٥/٦٣ الهجرة الدولية والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٣/٢٠٠٥ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠
- ٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات الإسكوا

- ٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية
- ٢٧٦ (د-٢٤) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا
- ٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية
- ٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

البرنامج الفرعي ٦ - النهوض بالمرأةقرارات الجمعية العامة

١٣٣/٦٢	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
٢٠٦/٦٢	دور المرأة في التنمية
٢١٨/٦٢	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٥٩/٦٣	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين والبيان الختامي للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩/٢٠٠٦	تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل
١١/٢٠٠٨	حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها

قرار الإسكوا

٢٧٨ (د-٢٤) تعزيز دور المرأة في المشاركة في صنع القرار لمنع النزاعات وبناء السلام

البرنامج الفرعي ٧ - تخفيف أثر النزاعات والتنميةقرارات الجمعية العامة

١٤٠/٦٣	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
١٦٥/٦٣	حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
٢٠١/٦٣	السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣/٢٠٠٥	الإدارة العامة والتنمية
٣١/٢٠٠٨	الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرار مجلس الأمن

١٦٤٥ (٢٠٠٥) قرار مجلس الأمن المتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام

-٢٨-

قرارات الإسكوا

- ٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار
- ٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- ٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا
